مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 151 (من 16 إلى 23 يناير 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

الانتخابات البرلمانية الأفغانية.. المشاكل والتحديات

- أزمة الشرعية.....4
- إصلاح النظام الانتخابي..... 5
- الدستور والتعديل في قانون الانتخابات..... 6
- إعلان موعد الانتخابات..... 7
- من سيدير الانتخابات؟..... 7
- تحديات أمام الانتخابات..... 8

الفساد الإداري في المجال الأمني والمناجم

- الفساد في المجال الأمني..... 11
- الفساد في مجال المناجم..... 12
- لماذ تصاعد الفساد في هذه المجالات؟..... 13
- كيف نتخلص من الفساد الإداري؟..... 13

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة التالي: حددت لجنة الانتخابات الأفغانية موعد انتخابات البرلمان والمجالس المحلية، وجاء ذلك على لسان رئيس اللجنة يوسف نورستاني في الأسبوع الماضي، وقال إنه على أساس قانون الانتخابات ينبغي تحديد الموعد قبل 180 يوم من إجراء الانتخابات ولذلك، قررت اللجنة 24 من شهر ميزان للعام الهجري الشمسي القادم موعدا لإجراء الانتخابات، وطلب مساعدة من الحكومة والمؤسسات المعنية.

ومن جهته اعتبر عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي الأفغاني هذا الإعلان من دون أي أساس، وقال إن كل الأمور المتعلقة بالانتخابات ستقوم بها لجنة جديدة. إلى جانب ذلك وبناء على مقترحات اللجنة الخاصة لإصلاح النظام الانتخابي، تجري عملية اختيار أعضاء جدد للجنة الانتخابات، هذا ويعتبر أعضاء اللجنة الحاليون هذه العملية غير قانونية، ولا يريدون ترك مناصبهم. لذلك هناك خلافات سياسية حول ذلك، وحول الانتخابات القادمة، والإصلاحات الانتخابية وأزمة الشرعية.

وفي القسم الثاني من الورقة، نناقش التقارير المنشورة بشأن الفساد الإداري المتفشي في مجال الأمن والمناجم. فبناءً على تقرير هناك عدد من الشرطة الخياليين في ولاية أفغانية، تدفع الحكومة لهم رواتب ومصارف شهرية. كما وذهب تقرير مؤسسة سيكار إلى تواجد فساد كبير في وزارة المناجم الأفغانية. هذه الأمور تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

الانتخابات البرلمانية الأفغانية.. المشاكل والتحديات

في يوم الإثنين 28 من شهر جدي، أعلنت اللجنة الانتخابية الأفغانية تاريخ انتخابات البرلمان والمجالس المحلية. وعلى ذلك تم تحديد 24 من شهر ميزان لعام 1395 الهجري الشمسي يوم إجراء الانتخابات.

وفيما أعلنت اللجنة 24 من شهر ميزان للعام القادم موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، يقول الرئيس التنفيذي في حكومة الوحدة الوطنية: "كل البرامج الانتخابية سيتم إجرائها تحت رعاية لجنة جديدة للانتخابات". فمن جهة تنشط لجنة الاختيار في اختيار مفوضين جدد للجنة الانتخابية، ومن جهة أخرى يقول رئيس اللجنة الانتخابية لا يمكن لأحد أن يعزلهم من مناصبهم. فإلى أين يتجه النزاع بين الحكومة واللجنة الانتخابية؟ وما هي المشاكل والتحديات الموجودة أمام هذه الانتخابات؟

أزمة الشرعية

اعتبر متحدث عبدالله الرئيس التنفيذي الأفغاني لجنة الانتخابات عارية عن الشرعية، وقال إن إصلاحات إنتخابية من شأنها أن تُنفذ، وسيرسل الرئيس دستورا تقنينيا إلى البرلمان.

وفي الحقيقة، كان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية أول نقض صريح للدستور، لأن الدستور الأفغاني لا يعترف بمثل هذه الحكومة. فإن حكومات الوحدة الوطنية يتم تشكيلها في دول تتصارع الأطراف لأعوام طويلة، وتحكمهم حالة من انعدام الثقة، لكنه وفي أفغانستان ومن دون ضرورة أو رغبة شعبية تم تشكيل هذه الحكومة.[1]

وفي فترة الحكومة الماضية ورغم المشاكل الكثيرة، إلا أن أزمة الشرعية لم تكن موجودة، وإلى حد ما أجريت الانتخابات في موعدها، لكن الآن وإلى جانب المشاكل الأخرى هناك أزمة الشرعية في الحكم.

وأثناء إعلانه لموعد الانتخابات البرلمانية أكّد رئيس اللجنة الانتخابية بأن: "على أساس الدستور لا يمكن للحكومة أن تعزلنا، وليس هناك أي قرار بالاستقالة. ويسمح الدستور لنا بأن نستمر في أعمالنا في لجان الانتخابات، لست سنوات".

على أساس قانون الانتخابات[2]، تنتهي مهلة عمل أعضاء اللجان الانتخابية بعد ست سنتوات، وقد مرت ثلاث سنوات منها. لكن لجنة الانتخابات تقول، إن لجنة إصلاح النظام الانتخابي ولجنة الاختيار تفقدان الصلاحية الدستورية، وتحديد موعد الانتخابات هو من ضمن صلاحيات اللجنة الحالية.

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تحليل الأسبوع، الإصدار: 122، «الحكومة الأفغانية وأزمة الشرعية»، الرابط: http://csrskabul.com/ar/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-/%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9

[2] الفقرة الرابعة من المادة الثامنة، لائحة وظائف وصلاحيات لجنة الانتخابات المستقلة.

إصلاح النظام الانتخابي

على أساس اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين أشرف غني وعبدالله وبعد فترة طويلة من التأخير والمنافسة، أحدث الرئيس أشرف غني لجنة إصلاح النظام الانتخابي بقرار رئاسي.

وقد جاء في اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بشأن إصلاح النظام الانتخابي التالي: "بالنظر إلى المادة التاسعة من الإطار السياسي، اتفق الرئيس بأن يقوم بإحداث لجنة خاصة لإصلاح النظام الانتخابي وذلك بقرار رئاسي فور تشكيل الحكومة. ويتم اختيار أعضاء هذه اللجنة بموافقة كل من الرئيس والرئيس التنفيذي، ويقوم مجلس الوزراء بدارسة مقترحات هذه اللجنة ورفع خطوات لازمة من أجل تنفيذها. يُذكر بأن تنفيذ الإصلاحات الانتخابية يجب أن يكون قبل إجراء الانتخابات البرلمانية لـعام 1394 الهجري الشمسي".

وقد قدّمت لجنة إصلاح النظام الانتخابي في 29 من ديسمبر 2015م، في لقاء مع الرئيس تقريره النهائي مع مقترحات إلى الرئيس وانتهى عملها.

ويأتي إعلان موعد الانتخابات البرلمانية فيما، شكّلت حكومة الوحدة الوطنية باقتراح من هذه اللجنة، لجنة أخرى لاختيار أعضاء جدد بدلا من الأعضاء الحاليين، في لجنة الانتخابات، ليتم اقتراحهم إلى الرئيس.

أصدر الرئيس أشرف غني قرارا تقنينيا لإحداث لجنة الانتخابات لكن البرلمان لم يمرر هذا القرار، مما يعني أن الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية سيتم إجرائها، برعاية اللجنة الحالية في 24 شهر ميزان لعام 1395 الهجري الشمسي في البلد. مع أن الرئيس أشرف غني وإلى الآن لم يدل بأي تصريح بشأن موعد الانتخابات المُعلن، لكن الرئيس التنفيذي يقول إن الانتخابات لا يتم إجرائها برعاية اللجنان الحالية، وأن موعد الانتخابات سيتم إعلانه بعد إجراء إصلاحات وتعديلات في زعامة اللجان الانتخابية. وجائت تصريحات الرئيس التنفيذي بناء على الاتفاقية بين عبدالله وأشرف غني لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لأنها نصت على حتمية إجراء إصلاح في النظام الانتخابي قبل إجراء الانتخابات.

وفي قرار بعث به الرئيس الأفغاني إلى البرلمان من أجل تمديد مهلة عمل البرلمان، صرّح بأن موعد الانتخابات البرلمانية سيتم إعلانه إلى شهر آخر، لكن الرئاسة التنفيذية قالت إن تحديد موعد الانتخابات يأتي بعد إصلاح النظام الانتخابي.

الدستور والتعديل في قانون الانتخابات

تنص المادة التاسعة بعد المئة في الدستور الأفغاني: "لا يُسمح بدرج مقترح تعديل في قانون الانتخابات خلال السنة الأخيرة من مهلة عمل البرلمان".

وبالأخذ بهذه المادة من الدستور يقول رئيس لجنة الانتخابات إن التعديل في قانون الانتخابات مخالف مع الدستور. وفي الأثناء، لا يرغب رئيس اللجنة وأعضائها المتهمون بالتزوير خلال الانتخابات الرئاسية الماضية، في ترك مناصبهم أخذا بقانون الانتخابات، لأن الفقرة الرابعة من المادة الثامنة تقول: "يختار الرئيس 9 فيهم امرأتان على أقد التقدير وذلك من بين 27 مرشحا، كأعضاء اللجنة، لست سنوات".

يقول رئيس اللجنة الانتخابية إنهم أعدوا مسودة لإصلاح النظام الانتخابي وقد تم إرسالها إلى الحكومة، وعلى الحكومة أن تنفذ هذه المسودة، كما وتحذر في نفس الوقت بأنها لا تسمح بأي واحد بالتدخل في انتخابات السنة القادمة.

هذا وقد شكّل من قبل، الرئيس الأفغاني لجنة إصلاح النظام الانتخابي، وقدّمت هذه اللجنة تقريرا ومقترحات إلى الرئيس الأفغاني بشأن إصلاح النظام الانتخابي.

أعلنت اللجنة موعد الانتخابات البرلمانية، فيما لم تكتمل عملية إصلاح النظام الانتخابي كما تعهدت بها الحكومة، ولم تجر إي إصلاحات ضرورية من أجل تضمين النزاهة في الانتخابات.

يرى عدد من المحللين بأنه إذا تم اختيار أعضاء اللجان الانتخابية على أساس تقاسم السلطة بين أشرف غني وعبدالله (50%-50%)، فلن تكون اللجنة محايدة، وسوف يقوم كل منهما بوضع موالين له في اللجنة.

وصلت عملية إصلاح النظام الانتخابي إلى الطريق المسدود بعد أن ألغى البرلمان جميع قرارات الرئيس بشأن إصلاح النظام الانتخابي. حتى النواب الذين كانوا يدافعون بحرارة عن إصلاح النظام الانتخابي في اللقاءات الإعلامية، رفضوا قرارات الرئيس الموصولة إلى البرلمان.

إعلان موعد الانتخابات

منذ شهر كانت تقارير تنتشر بشأن إعلان وشيك عن موعد انتخابات البرلمان والمجالس المحلية. في 29 من ديسمبر 2015م، وفي لقاء مع أعضاء اللجنة الخاصة للإصلاحات الانتخابية، ولقاء آخر مع أعضاء لجنة الاختيار قال إن الحكومة جاهزة لإجراء الانتخابات بين فصلي الصيف والخريف للعام القادم. لكنه اعتبر تحديد الموعد من الصلاحيات الدستورية للجنة الانتخابية، وأن اللجنة سوف تحدد الموعد. وكان عبدالله الرئيس التنفيذي موجودا في اللقاء[3].

بعد هذه التصريحات للرئيس الأفغاني، قامت لجنة الانتخابات بتحديد 24 من شهر ميزان لعام 1395 الهجري الشمسي موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية. وكانت هناك ردود فعل سلبية وإيجابية بشأن هذه الخطوة. وقال عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي بشان تحديد موعد الانتخابات من قبل اللجنة، إن إجراء الإصلاحات ضروري قبل ذلك.

من جهة أخرى، رحّب آخرون بتحديد موعد الانتخابات. يقول أنورالحق أحدي رئيس الجبهة الوطنية الجديدة، وهي جبهة سياسية تُعتبر معارضة للحكومة، إنه يوافق تحديد الموعد، لكنه يؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات انتخابية إلى الموعد المحدد. لكنه يرى من الضروري إجراء انتخابات رئاسية إلى جانب انتخابات البرلمان والمجالس المحلية[4].

من سيدير الانتخابات؟

مع إعلان موعد انتخابات البرلمان والمجالس المحلية، ظهرت خلافات على إدارة الانتخابات من قبل اللجنة الحالية، وكيفية الإصلاحات الانتخابية. وقال الرئيس التنفيذي كل الأمور ستُدار من قبل "لجنة جديدة".

فقد اتفق زعماء حكومة الوحدة الوطنية في الاتفاقية السياسية لتقاسم السلطة على ضرورة وحتمية إصلاح النظام الانتخابي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، لكنه وإلى الآن لم تحدث أي إصلاحات في النظام الانتخابي.

---

[3] لمزيد من التفاصيل، راجع موقع الرئاسة الأفغاني: http://president.gov.af/ps/news/56752

[4] راجع تفاصيل أكثر، في الرابط التالي: http://da.azadiradio.org/content/article/27496414.html

أصدرت مؤسسة الانتخابات الحرة والعادلة في أفغانستان أو "فيفا" تقريرا أظهرت فيه أسفا على تحديد موعد انتخابات البرلمان والمجالس المحلية من قبل اللجنة الانتخابية، من دون إجراء إصلاحات انتخابية ومن دون التنسيق مع الحكومة والمؤسسات المانحة[5]. وكما واعتبرت مؤسسة الانتخابات النزيهة في أفغانستان أو "تيفا"، تحديد الموعد غير عملي. ومن الاتجاه المعارض للحكومة قالت الشورى الأفغانية للحراسة والثبات إنها لن تشارك في أي انتخابات قبل إصلاح النظام الانتخابي.

تحديات أمام الانتخابات

اعتبرت لجنة الانتخابات أن توفير الميزانية من قبل المجتمع الدولي، وتأمين المراكز والمؤظفين والمواد الانتخابية، وتعاون بقية المؤسسات الأمنية والشعب، مع اللجنة الانتخابية من ضروريات الانتخابات. وبشكل عام يمكن أن نلخّص التحديات الأساسية في الآتي:

ميزانية الانتخابات: مرّر البرلمان الأفغاني ميزانية عام 1395 الهجري الشمسي من دون، أي ميزانية مخصصة للانتخابات. تحتاج الحكومة الأفغانية أن تجلب مساعدات مالية وفنية من قبل المجتمع الدولي، لكن المواجهة بين الحكومة واللجنة جعلت ذلك تحديا كبيرا.

فقد خمّنت اللجنة تكلفة انتخابات البرلمان والمجالس المحلية أكثر من 60 مليون دولار. ليس معلوما إلى الآن، إن كانت الحكومة تدفع هذه التكلفة أم المجتمع الدولي[6].

انتخابات المجالس المحلية: بالنظر إلى أن الانتخابات البرلمانية في المرتين الأوليَيْن جرت خلال أكثر من عقد، ومن المقرر لتُعقد لأول مرة انتخابات المجالس المحلية على مستوى المديريات، فهو أمر صعب. فهناك دائرة انتخابية واحد في كل ولاية للانتخابات البرلمانية، لكن في انتخابات المجالس المحلية كل مديرية تُعتبر

[5] راجع البيان الكامل لـ"فيفا"، على الرابط التالي: http://www.fefa.org.af/New-Site/English/index.php/item/62-fefa-s-stance-on-announcement-of-election-date-parliamentary-district-council-by-the-independent-election-commission

[6] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: http://www.nytimes.com/2016/01/19/world/asia/afghan-panel-sets-election-date-drawing-government-criticism.html?partner=rssnyt&emc=rss&_r=0

دائرة لنفسها، وينبغي إجراء هذه الانتخابات في 398 مديرية على مستوى البلد. والحال أن الحكومة لا سيطرة لها على عدد كبير من هذه المديريات.

الأمن: يُعتبر الوضع الأمني المتدهور تحديا كبيرا أمام الانتخابات البرلمانية، وسيكون لهذا الوضع تأثير كبيرة على هذه الانتخابات. ويكون هذا الأثر أعمق بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية مقارنة مع الانتخابات البرلمانية، لأن عددا من المديرات تسيطر عليها حركة طالبان.

على أساس تحقيق لـ"لانغ وار جورنال[7]"، أجري قبل بضعة أشهر، تسيطر حركة طالبان على 29 مديرية من بين 398 مديرية، وفي 36 مديرية تسطير الحكومة على مراكزها فقط، وهي مستهدفة من قبل طالبان للسيطرة عليها باستمرار.[8] من جهة أخرى، تنشط مجموعة داعش في عدد من المناطق، وبشكل خاص يتسع نطاق نشاطه في المناطق الشرقية.

الخلافات السياسية: إن الخلافات السياسية في البلد تحدٍ آخر أمام الانتخابات، وستكون مانعا للانتخابات البرلمانية القادمة. هناك حلقات تؤكد على ضرورة إصلاحات انتخابية قبل إجراء الانتخابات، وآخرون يؤكدون على تغيير أعضاء اللجنة الانتخابية فيما هم لا يريدون ترك المناصب، وآخرون يطلبون إجراء الانتخابات الرئاسية إلى جانب انتخابات البرلمان والمجالس المحلية في الموعد المحدد. بعبارة أخرى، هناك حلقات سياسية تنوي تغيير الحكومة الحالية.

[7] لمزيد من التفاصيل، راجع موقع المؤسسة على الرابط التالي: http://www.longwarjournal.org/archives/2015/10/taliban-controls-or-contests-scores-of-districts-in-afghanistan.php

[8] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تحليل الأسبوع، الإصدار: 127، « سقوط المديريات وأثرها على الوضع الأمني الأفغاني»، الرابط: http://csrskabul.com/ar/blog/%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86/

الفساد الإداري في المجال الأمني والمناجم

في الشهر الماضي نشرت "سيكار"، عددا من التقارير بشأن الفساد الإداري في أفغانستان، منها تقرير حول المناجم. بناءً على هذا التقرير ضاعت 488 مليون دولار خصصتها أمريكا لتعزيز مجال المناجم. كما ونشرت المؤسسة في 20 من يناير 2016م، تقريرا آخر جاء فيه أن مؤسسة "العمل، والكسب، والثبات"، التي نشطت في المشاريع التنموية لخمس سنوات، حصلت على 800 مليون دولار، ويرى "سيكار"، أن هذه المبالغ تم صرفها في مجالات غير مجدية.

ونشرت إذاعة الحرة في الآونة الأخيرة تقريرا حول عدد من الشرطة "الخياليين"، جاء فيه أن في ولاية فارياب فقط، هناك ثلاثة آلاف من الشرطة الخياليين، دفعت لهم الحكومة شهريا رواتب، وتكلفة العيش، كما ودفعت لهم أسلحة[9].

ما هو وضع الفساد الإداري في هذه المجالات؟ وماالذي تقوله التقارير بشأن هذه الأمور؟ وكيف يمكن حل المشكلة؟

[9] راجع تقرير إذاعة الحرة على الرابط التالي: http://pa.azadiradio.org/content/article/27494131.html

الفساد في المجال الأمني

منذ 2007م، أجرت مؤسسة النزاهة الأفغانية تحقيقات عدة في المجال الأمني بناء على إحصاءاتها، وبناء عليه يوجد فساد إداري واسع في هذا المجال. فبناءً على إحصاء المؤسسة في 2010م، يرى الكثيرون أن الفساد متفشي في صفوف القوات الأمنية ووزارة الداخلية، لكن في إحصاءات 2007م، و2012م، و2014م، أصبحت الوزارة في المرتبة الثانية على قائمة الفساد الإداري. في 2014م، اعتبر 15% من الشعب مؤسسة الشرطة، مؤسسة فاسدة، كما ودفع نفس العدد رشوة للشرطة. (راجع الجدول الأول لمزيد من التفاصيل).

الجدول الأول: المؤسسات أكثر فسادا في أفغانستان، 2007-2014

السنة	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة
٢٠٠٧	القضاء 53%	وزارة الداخلية 43%	البلدية 39%	البلدية 24%
٢٠١٠	وزارة الداخلية 42%	وزارة العدل 32%	Directorate of National Security 30%	البلدية 20%
٢٠١٢	القضاء 29%	وزارة الداخلية 26%	وزارة العدل23%	Directorate of National Security 17%
٢٠١٤	القضاء 34%	وزارة الداخلية 23%	وزارة التعليم 20%	وزارة العدل17%

المصدر: إحصاءات إدارة النزاهة الأفغانية لـ(٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٢ و٢٠١٤)

الفساد في مجال المناجم

نشرت مؤسسة النزاهة الأفغانية في 15 من ديسمبر 2015م، تقريره الاستقصائي حول خمسة مناجم أفغانية، عقدت وزارة الوقود والمناجم الأفغانية عدة عقود مع الشريكات الأخرى. بناء على هذا التقرير لعبت المحسوبية، والنفوذ السياسي والانحياز دورا بارزا في منح العقود. كما وجاء في التقرير، بأن المسؤولين في البرلمان، ومجلس الشيوخ، والحكومة يحتفظون بالمناجم لأنفسهم، أو لذويهم، أو أصحاب القوة[10].

كما ونشرت مؤسسة "سيكار"، تقريره الثاني بشأن المناجم في أفغانستان. فقد نشرت تقريرها الأول في شهر أبريل من عام 2015م، لتنشر التقرير الثاني في 11 من يناير 2016.

منحت مؤسستان أمريكيتيان (TFBSO-USAID) مساعدات كثيرة لمجال المناجم[11]، وذلك لتنمية المواهب في وزارة المناجم والمؤسسات التابعة. وفي كثير من الأحيان عقدت (TFBSO) خطة قصيرة المدى، لتحصل على النتيجة بسرعة، لكن (USAID) عقدت خطة طويلة المدى، لتعزيز المواهب. لكن تقرير سيكار في أبريل 2015م، ذهب إلى أن المؤسستَين لم تنسقا في الخطة لديهما، وكانت جهود السفارة الأمريكية في التنسيق بين المؤسستين قليلة أيضا. لكن سيكار يقول إن ذلك كان بمقدور (TFBSO)، ولم يفعل.

بناء على تقرير سيكار في 2016م، (TFBSO) وهي مؤسسة مسؤولة أمام وزارة الدفاع الأمريكية، نفّذت 11 مشروعا في تعزيز المناجم والوقود، وفي توسيع نطاق الطاقة، وفي تعزيز مواهب وإجراء إحصاءات في المجال الجيولوجي منذ 2010م. ذهب التقرير إلى أن ثلاثة مشاريع منها كانت تكلفتها 54.3 مليون دولار، لم تنجز أي من أهدافها، أو فعلت القليل جدا. وخمسة مشاريع أخرى وبتكلفة 121.7 مليون دولار، حصلت على بعض من أهدافها، لكن ثلاثة مشاريع أخرى، وبتكلفة 39.4 مليون دولار، حصلت على أهدافها بشكل عام[12].

---

[10] راجع تقرير المؤسسة في الرابط التالي: http://iwaweb.org/pa/%D8%AF-%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D9%88%DA%BC%D8%AA%DB%8C%D8%A7-%DA%85%D8%A7%D8%B1-%D8%AF-%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%A9%D8%A7%D9%86/

[11] مؤسسة Task Force For Business and Stability Operations (TFBSO) أسستها مساعد وزير الدفاع الأمريكي في 2006م، بهدف تعزيز الاقتصاد العراقي بعد الغزو الأمريكي عليه. وبدأت المؤسسة في 2009م، نشاطاتها في أفغانستان، بهدف تعزيز الاستثمار الأهلي وتقليص البطالة. أغلقت المؤسسة أعمالها في 31 من ديسمبر 2014م، وتم إغلاق المؤسسة نهائيا في 31 من مارس 2015م.

[12] راجع الرابط لمزيد من التفاصيل: https://www.sigar.mil/pdf/audits/SIGAR-16-11-AR.pdf

لماذ تصاعد الفساد في هذه المجالات؟

مافيا والغطرسة: بناء على معلومات المدير التنفيذي في مؤسسة النزاهة الأفغانية، يستغل 50 نائبا من البرلمان بشكل غير قانوني من المناجم، كما وتجري عملية التنقيب بشكل غير قانوني من قبل مسحلين غير مسؤولين[13].

قلة التحقيق: بناء على تقرير مؤسسة النزاهة الأفغانية وهي بشأن مناجم أفغانستان، تعقد وزارة الوقود والمناجم عقودا بالاسم فقط، ولم تقم بأي مراقبة على هذه العقود، وهو ما يسبب خسارة بالملايين الأفغاني، لأفغانستان[14].

الإدرة الضعيفة: بناءً على تقارير سيكار، إن 11 مشروعا نفّذت المؤسسات الأمريكية على المناجم لم يصل معظمها إلى الهدف، كما سلف ذكره. لو تمت إدارة هذه المشاريع بطريقة جيدة من قبل الوزارة، لتقلص الفساد بنفسه. كما وقصّرت الحكومة الأفغانية في إدارة هذه المشاريع، ومن هنا تجري عملية التنقيب في 1400 منجم أفغاني بطريقة غير قانونية، 710 منجم منها في كابول[15]!

كيف نتخلص من الفساد الإداري؟

يمكن لوزارة الوقود والمناجم أن ترفع الخطوات التالية، لمكافحة الفساد الإداري:

- على وزارة الوقود والمناجم أن تجري تعديلات في قانون المناجم، لأنها لا تشمل على مكافحة الفساد. مع أن الوزارة لديها إشارة خضراء بشأن ذلك، لكن ذلك يطلب عملا جادا.
- ينبغي على الحكومة أن تلغي قرارها بشأن جعل إدارة بعض المناجم على حساب المقاطعات، وأن تجعل إدارتها مركزية، وذلك للحد من سيطرة أصحاب القوى في الولايات على المناجم.

---

[13] راجع تقرير إذاعة الحرة لمزيد من التفاصيل: http://pa.azadiradio.org/content/article/27491619.html

[14] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: http://iwaweb.org/pa/%D8%AF-%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D9%88%DA%BC%D8%AA%DB%8C%D8%A7-%DA%85%D8%A7%D8%B1-%D8%AF-/%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%A9%D8%A7%D9%86

[15] راجع تقرير سيكار على الرابط التالي: https://www.sigar.mil/pdf/audits/SIGAR-16-11-AR.pdf

- ينبغي أن يكون نظام عقد العقود بطريقة المزايدة والمنافسة، ليعرف الجميع بأي طريقة يمكن الحصول على العقد، وما الذي يمنع ذلك.
- كل العقود التي عقدتها الوزارة ينبغي نشرها. كما نشرت الوزارة 300 من العقود لكن القائمة لا تشمل على عدد من العقود. وتم حذف أجزاء مهمة من بعض العقود، والعقود التي تمت بمشاركة من (TFBSO) ووزارة الدفاع الأمريكية لم تُنشر بعد.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.